١٩٥٧/٥/١٨

نهاية محتومة

لايدل تطور الاحداث دلالة على ان طلب فرنسا من مجلس الامن أن يعاود النظر في مسألة القناة لايصدر الا عن أسباب تتعلق بالسياسة الداخلية وان هذا الاحتكام الجديد لن يكون له اي اثر دولي من شأنه أن يغير مجرى الامور في هذه المسألة . فقد اتضح أن فرنسا قررت مقاطعة على غير علم من الولايات المتحدة الامريكية وان الحكومة الامريكية بعثت من قرار فرنسا . ولعلنا نعدو الصواب اذا ذهبنا الى أن بريطانيا تساير فرنسا اكثر مما تسايرها من قبيل المجاملة السياسية ، الا ان وزير الخارجية البريطانية لن يكلف نفسه مؤونة السفر الى نيويورك للدفاع عن دعوى فرنسا مع زميله وزير الخارجية الفرنسية ، فضلا عن الفتور الذي قابل به مجلس العموم اعلان التأييد البريطاني لما عمدت اليه فرنسا . فلا امريكا ولا بريطانيا تنظر الى الخطوة الفرنسية الناجحة نظرة جدية .

الحقيقة ان هذه الخطوة الفاشلة مناورة سياسية من وزارة آيلة الى السقوط لجأت الى الاحتكام الجديد التجاءها الى محاولة لكسب تأييد برلماني على اساس الوحدة القومية ، ولكنها محاولة مكشوفة . هي مناورة سياسية من وزارة آيلة الى السقوط ، الحقت عليها هزيمتها بانزال العقاب بمن يحاول تجديد النزال لثأر الهزيمة . ولكن الرأي العام الفرنسي صار اليوم هو الكفيل باسقاط الوزارة الفرنسية ان رغبت البقاء في الحكم بتأييد الكثرة من الجمعية الوطنية . فقد اشتدت حملة الصحف الفرنسية على الوزارة لاصدارها المصالح الاقتصادية القومية بالاصرار على مقاطعة القناة مع ان جميع الدول البحرية قد عدلت عن هذه المقاطعة . ولم تكن حملة الصحف الا تعبيرا عن القلق الذي يساور المحافل التجارية والمالية ، وفي طليعتها ارباب السفن وشركات الملاحة . فلايخفى ان هذه المقاطعة تضطر الشاحنين والتجار الفرنسيين الى استئجار سفن أجنبية لنقل الصادرات والواردات الفرنسية ؛ كما تضطر فرنسا الى التوسع في استيراد الزيت الامريكي وهي تؤدي ثمنه دولارات امريكية ، ناهيك بأنه أغلى من زيت البلاد الشرقية . فكيف تطيق فرنسا هذه التضحية المالية وحالها على ما يعلم الجميع من عجز الميزان الحسابي ونفاد الاحتياطي الذهبي ؟

بل ماذا يحوجها الى هذه التضحية الا العناد في المكابرة ؛ ورئيس وزارتها يطرح اليوم على الجمعية الوطنية مسألة الثقة بوزارته طالبا منها أن تقر برنامجا للتقشف يتضمن فرض رسوم جديدة لاتقل عن ١٠٠ مليارا من الفرنكات ؟

ماذا يحوجها الى هذه التضحية وقد سحبت امس الاول ستين مليون دولار من الصندوق الدولي للنقد ، تحسب على اعتماد فتح لها في اكتوبر الماضي قدره ٢٦٢ مليونا ونصف مليون ، وقد سحبت منه الى اليوم ٢٢٠ مليونا ؟

لذلك ما رفعت شركات الملاحة شكواها الى رئيس الوزارة الفرنسية ، بل ما افصحت عن تذمرها ، حتى رجع الكثير من ارباب السياسة في فرنسا الى البحث في استخدام القناة وان اعلنت أن استخدامها القناة لايكون الا « مؤقتا » . وفي الانباء الاخيرة من باريس أن فرنسا قد تعود الى استخدام القناة بالشروط المصرية الا ريثما تحسم مفاوضات البحث في مسألة القناة . والمستغرب من العقلية الفرنسية هذا التخلف الفاضح ، لأن فرنسا مازالت تتوهم أن في استطاعتها وضع الشروط لاستخدامها القناة ، كأن مصر هي المحتاجة الى أن تستخدم فرنسا القناة المصرية ، أو مازالت تتوهم أن في استطاعتها التشهير بهذه الاستقالة ، كأن في وسعها أن تكون لها الكلمة المسموعة وان عارضت كلمتها كلمة العالم طرا !

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية